

دور الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية

The role of accounting information in the quality of accounting information

سكينة رحمة - ميلود تومي

1 - جامعة بسكرة البريد الإلكتروني: sakina.rahma@univ-biskra.dz

2 - جامعة بسكرة- البريد الإلكتروني: miloud.toumi@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2019/12/03 تاريخ القبول: 2019/12/19 تاريخ النشر: 2020/01/12

ملخص:

تهدف هذه المقالة إلى التعريف بالإفصاح المحاسبي الذي يعتبر من الأمور الهامة في المحاسبة المالية و كذا في المعايير الدولية للمحاسبة ودوره في تحسين جودة المعلومة المحاسبية؛ وحاولنا تبيان أن الإفصاح المحاسبي هو الذي يتكفل بتقديم إلى الأطراف المعنية معلومة محاسبية سليمة وصادقة وذات موثوقية حتى يتسنى لهم إستخدامها بكل ثقة في مختلف قراراتهم الإستثمارية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، جودة المعلومة المحاسبية، القوائم المالية، الأطراف المستفيدة.

تصنيفات JEL : ,..... ,.....

Abstract :

This article aims to accounting disclosure disclosure, which is important in financial accounting as well as in international accounting standards and its role in improving the quality of accounting information; We have tried to show that accounting disclosure is the one that provides the parties concerned with sound, honest and reliable accounting information so that they can use it with confidence in their various investment decisions.

Keywords: accounting disclosure, quality of accounting information, financial statements, beneficiary parties.

1 - مقدمة

إن الهدف من عملية الإفصاح المحاسبي هو الحصول عن معلومات محاسبية ذات جودة، وهذه الجودة في المعلومة المحاسبية تعكس خصائص يجب أن تتسم بها المعلومة المحاسبية حتى تكون جيدة ومقبولة ومفيدة لمستخدميها؛ فما هو هذا الإفصاح المحاسبي وما هي أهدافه ومقوماته ؟ وما هي المعلومة المحاسبية ؟ وكيف يتم تحسين جودتها ؟ وما هي علاقة الإفصاح المحاسبي بتحسين جودة المعلومة المحاسبية ؟

هذا ما سنحاول مناقشته من خلال المحاور التالية :

- ماهية الإفصاح المحاسبي.
- مقومات الإفصاح المحاسبي.
- المعلومة المحاسبية ومعايير جودتها.
- الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومة المحاسبية.
- خاتمة.

2 . ماهية الإفصاح المحاسبي

يعرف الإفصاح بشكل عام على أنه: " تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في إتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد " ¹؛ فهو يجسد " عملية نقل وإيصال المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس لمن يستخدمها ويوظفها ويحتاجها، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، بحيث يجب مراعاة أهمية المعلومات التي يفصح عنها والوقت الذي يتم الإفصاح فيه وبأي وسيلة " ²؛ ويقصد بالإفصاح المحاسبي: " الإظهار الكامل والواضح للحقائق أو الأحوال أو الظروف المختلفة في قائمة المركز المالي والقوائم الأخرى، ويتحقق ذلك من خلال المعاملة المتماثلة لكافة المصالح في المؤسسة، والصدق المحاسبي في القوائم

المالية وتقديم البيانات غير المتحيزة عن حقيقة النشاط الاقتصادي للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الصائبة " ³؛ فهو، " أداة إتصال بين الوحدة الاقتصادية والعالم الخارجي لها، ويشمل هذا الإفصاح كل مجالات التقارير المالية بما تحويه من معلومات بهدف الاستفادة منها في إتخاذ القرارات " ⁴، يتضح من هذا أن الإفصاح المحاسبي يركز على موضوع توصيل المعلومات إلى المستفيدين منها بهدف توضيح حقيقة الوضع المالي للمؤسسة دون تضليل بما يسمح إتخاذ القرارات الصائبة والسليمة.

وتعود الجذور التاريخية للإفصاح عن المعلومات إلى سنة 1837 حيث نشرت مجلة RAILWAY MAGAZINE مقالة عن الإفصاح حيث أشارت إلى ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية كل ستة أشهر بحيث تشمل هذه المعلومات بيانات عن الأرباح ورأس المال والإهلاكات وتقييم الموجودات ⁵، وقد توسع مفهوم الإفصاح بعد الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) حيث أنه لم يكن نادرا أن تمتنع إدارة المؤسسة عن الإفصاح عن قائمة الدخل بحجة أن نشرها يضر بمركزها التنافسي، لذلك كان الإفصاح محكوما بما ترغب الإدارة الإفصاح عنه ولكن بعد الأزمة الاقتصادية سعت الهيئات المحاسبية المهنية والعلمية (مثل المعهد الأمريكي للمحاسبة والاتحاد الأمريكي للمحاسبة خلال الفترة (1933-1973) إلى البحث عن مبادئ محاسبة مقبولة عموما خصوصا عن الإفصاح المحاسبي، ومنذ عام 1933 أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عن ضرورة التزام مهنة المحاسبة بالإفصاح المحاسبي، كما أن لجنة تبادل الأوراق المالية (SEC) منذ تأسيسها سنة 1934 وبالتعاون مع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أصدرت تعليماتها الملزمة لشركات المساهمة المتعاملة في البورصة بمراجعة الإفصاح الشامل عن المعلومات المحاسبية لخدمة المستثمرين وحماية مصالحهم.

1.2- أنواع الإفصاح: يقسم الإفصاح عموماً إلى أنواع عديدة منها⁶:

1.1.2. إفصاح كامل: ويتطلب أن تكون القوائم المالية كاملة أي تشمل كافة المعلومات الضرورية للتعبير الصادق، فإذا ترتب عن حذف أو استبعاد بعض المعلومات أن تصبح القوائم المالية مضللة فإن الإفصاح عن مثل تلك المعلومات يصبح ضرورياً، وينبغي أن تكون المعلومات التوضيحية مكتملة للمعلومات الموجودة في صلب القوائم المالية ولا ينبغي أن تستخدم كوسيلة لتصحيح بعض المعلومات الخاطئة.

2.1.2. إفصاح عادل: ويهتم بالرعاية المتوازنة لإحتياجات جميع الأطراف المعنية، فالقوائم والتقارير المالية يجب أن تتضمن معلومات كافية لجعل هذه القوائم مفيدة وغير مضللة للمستثمر العادي، أي عدم حذف أو كتمان أية معلومات جوهرية أو ذات منفعة لهذا المستثمر العادي.

3.1.2. إفصاح تفاضلي: ويعتمد على التقارير السنوية المختصرة بحجة أن المساهمين يحتاجون إفصاحاً شاملاً، ولكن الكثير منهم لا يحتاجون إلى معلومات مالية ملخصة وذات تحليل فني أقل أي أن مؤيدي الإفصاح التفاضلي يفترضون مستثمر أقل دراية واستيعاب من المستثمر العادي الذي تقرضه مهنة المحاسبة.

4.1.2. إفصاح تثقيفي (إعلامي): يتسم هذا النوع من الإفصاح عموماً بإتجاه متزايد نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته ليس فقط بالتركيز على المعلومات المحاسبية المالية وإنما يشمل أيضاً معلومات غير مالية (كمية ووصفية مثل معلومات كمية عن الطاقة الإنتاجية للمؤسسة...).

5.1.2. إفصاح وقائي (تقليدي): هو عرض المعلومات الكافية لجعل القوائم المالية مفيدة وغير مضللة للمستفيدين من هذه المعلومات وبالأخص المستثمر العادي محدود القدرة في استخدام هذه المعلومات.

6.1.2. إفصاح كافي: يعني أن تكون التقارير المحاسبية والمالية توضح عن ما هو ضروري حتى لا تكون التقارير مضللة، وهذا الإفصاح واسع جداً ولكنه يفيد

في إبراز ضرورة الإفصاح عن الحقائق الهامة للقارئ العادي للقوائم المالية حيث يستطيع تفسير المبادئ المحاسبية.

7.1.2. إفصاح ملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات

وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين تتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

8.1.2. إفصاح شامل: وهنا لا يعني أن تكون المعلومات كثيرة وتفصيلية، بل

القصدها أن يوصل إلى المستخدمين كل الحقائق الهامة المتعلقة بنتيجة

العمليات والمركز المالي وفي العادة يتطلب الأمر المفاضلة بين بدليين من أجل

تحديد كمية ونوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها؛

..فبالنسبة للبديل الأول يفصح عن قدر كاف من المعلومات وقد تستلزم مزيد من

الوقت والجهد لتحليلها واستيعابها، فضلا عن زيادة تكاليف إعدادها،

..أما البديل الثاني فهو الإفصاح عن المعلومات في شكل مختصر بحيث يسهل

فهمها، ولكن يجب أن يكون الإختصار بالقدر الذي يخفي حقائق هامة، أو يكون

سببا في سوء فهم مستخدمي هذه المعلومات، وهذا النوع من الإفصاح لا يقتصر

عن مخرجات النظام بل يمتد إلى الإفصاح عن معلومات وصفية قد يكون لها

تأثير جوهري على القرارات التي تتخذ، ويعني ذلك أن الإقتصار على المعلومات

المالية وإخفاء المعلومات الوصفية الهامة قد يظل متخذي القرارات.

2.2. تبويب الإفصاح المحاسبي: يبوب الإفصاح المحاسبي طبقا للتشريعات

إلى: ⁷

1.2.2. إفصاح إختياري: ويتم وفقا لسلوك الإدارة التي ترى ضرورة حجب

بعض المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة بما يكفل حمايتها في المستقبل، غير أن

هذا التصرف تشوبه الشكوك حول رغبة المدراء حفظ هذه المعلومات لتحقيق

مصالح ذاتية، وأيضا قصر النظر بشأن المعاملات في أسهم المؤسسة بالبورصة.

2.2.2..إفصاح إجباري: وهذا لعدم وجود إتفاق حول مدى الإفصاح الذي يلبي

رغبات المستفيدين من المعلومات المنشورة في التقارير المالية وغيرها، ولتضارب المصالح بين مختلف الأطراف لجأت الجهات الرسمية المعنية بالإفصاح في التقارير إلى التدخل في زيادة محتوى المعلومات المنشورة في القوائم المالية، وعليه فان هذا الإفصاح قائم على التشريعات والتعليمات التي تجبر المنشآت على الإفصاح عن المعلومات التي تحاول الإدارة حجبها.

3.2. أهمية الإفصاح وأهدافه: للإفصاح أهمية كبيرة يمكن إظهارها في:⁸

.توفير معلومات تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين. والدائنين الحاليين والمرتقبين من مستخدمي المعلومات لترشيد مختلف قراراتهم الإستثمارية والإئتمانية وغيرها...
.توفير معلومات تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين، والدائنين الحاليين والمرتقبين حول حجم وتوقيت التدفقات النقدية.
.تقديم معلومات عن الموارد الإقتصادية للمؤسسة والتزاماتها والتغيرات التي تطرأ عن هذه الموارد والإلتزامات.
.يساعد في توفير معلومات أساسية لتقييم أداء وقدره الإدارة على النهوض بمسؤولياتها والحكم على كفاءه أدائها.
.المعلومات المتوفرة في التقارير المالية تساعد في بيان مدى نجاح الإدارة في تسيير الأموال بما يحقق ضمان وتطور حقوق المساهمين.
.يمكن من إظهار مدى مساهمة المؤسسة في تحمل مسؤولياتها الإجتماعية في صورة قوائم وتقارير لا يعتمد فيها على إمكانية القياس النقدي.
.كما يمكن إذا ما تمت الإستفادة من إمكانيات التطبيق التي يتيحها إلى إظهار صورة المؤسسة والإطار البيئي الذي تعمل في ضله بما يقارب الحقيقة المرغوب معرفتها.

كل هذا وما شابه يؤدي إلى زيادة قيمة المعلومة المحاسبية عن المؤسسة حيث يمكن من التغلب عن العديد من أوجه القصور التي تنشأ عن الافتراضات المحاسبية التي لا محل لإستمرارها.

4.2- أهداف الإفصاح: يهدف الإفصاح عموماً إلى إظهار العرض العادل؛ أي

التعبير بوضوح من خلال القوائم المالية وبشكل عادل عن الوضع المالي لأداء المؤسسة والتغيرات في الحالة المالية، ويمكن تحقيق هذا العرض العادل بالتطبيق المتكامل للمعايير الدولية للتقارير المالية وقد بينت الدراسات أن هناك اتجاهين للإفصاح:⁹

إتجاه تقليدي في الإفصاح: وهو يهتم بالمستثمر الذي ليست له دراية كبيرة في

إستخدام القوائم المالية لحمايته من التعامل غير العادل في سوق المال، لهذا يعتمد تبسيط المعلومات المنشورة حتى تكون مفهومة لهذا النوع من المستثمرين، مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالدقة والموضوعية.

إتجاه معاصر في الإفصاح: وهو يهتم بتقديم معلومات ملائمة لإتخاذ القرارات،

وفي ظل هذا الهدف فإن نطاق الإفصاح لم يعد يقتصر عن تقديم المعلومات المالية

التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية وتناسب مع قدرات المستثمر العادي، بل

اتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج إلى درجة كبيرة من

الدراية والخبرة في فهمها وإستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرين الواعدين

والمحللين الماليين في إتخاذ قراراتهم.

3 - مقومات الإفصاح المحاسبي

يمتاز الإفصاح بمجموعة من المقومات نجعلها في:

1.3.. المستخدمين والمستخدمون للمعلومة المحاسبية: هناك أطراف

عديدة تهتم بإستخدام المعلومات المحاسبية المصرح بها في القوائم المالية في إتخاذ

قراراتهم؛ من بينها المساهمين، المستثمرين، المقرضين والدائنين، الزبائن، والهيئات

الحكومية بمختلف مؤسساتها، وستتطرق إلى هؤلاء المستفيدين بشيء من التفصيل كما يلي:¹⁰

2.3. المساهمين والمستثمرين والمحليين الماليين: يعتبر المساهمين

والمستثمرين أهم الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية المصرح بها في القوائم المالية، ويقصد بهم المستثمرين من الأفراد والمؤسسات المالية كبيرة الحجم مثل شركات التأمين وصناديق الإستثمار... الخ، وتتضمن القرارات التي تتخذ من جانب هذه تحديد قيم الأسهم التي تشتري والتي يحتفظ بها وتلك التي تباع إلى جانب تحديد التوقيت المناسب للشراء أو البيع.

وبالنسبة للقرارات الإستثمارية يكون التركيز على كفاءة حفظ الأوراق المالية بدلالة المعلومة المحاسبية التي تساعد على قياس مستوى المخاطر المالية والعائد عن الإستثمار وتوزيعات الأرباح ومستوى السيولة، أما فيما يتعلق بالقرارات الرقابية فإن إهتمام المساهمين يكون منصبا على متابعة سلوك الإدارة ومحاولة التأثير في هذا السلوك وتوجيهه بما يتفق مع مصالحهم المبينة لأهداف المؤسسة.

3.3. المديرين والعاملين: يحتاج العاملين إلى المعلومات المحاسبية كونهم

يتطلعون دائما إلى إستمرار العمليات التشغيلية لشركاتهم مع تحقيقها لمعدلات أرباح مرتفعة، وبالنسبة للمديرين فإنهم يعتمدوا على المعلومة المحاسبية لإتخاذ قراراتهم المختلفة، وتقوم المحاسبة الإدارية باعتبارها جزء مهم في نظام المعلومات المحاسبي بإمداد المدراء بهذا النوع من المعلومات.

4.3. المقرضين والدائنين: تلعب المعلومات المحاسبية المصرح بها في القوائم

المالية دورا هاما في توضيح درجة العلاقة القائمة بين المؤسسة ومقدمي القروض من البنوك ومؤسسات الإستثمار، ففي مرحلة تقرير منح القرض يقوم المقرض بتطبيق إجراءات تقييم معيارية لبيانات القوائم المالية للمؤسسة للوقوف على السيولة والربحية ودرجة الرفح التمويلي، وهذه المؤشرات تمكنه من تحديد قيمة القرض ومعدل الفائدة ونوع الضمان المطلوب.

5.3. الزبائن: تلعب المعلومات المحاسبية دورا أساسيا في توضيح درجة العلاقة

بين المؤسسة وعمالها وتوظيف هذه العلاقة في شكل تعهدات قانونية.

6.3. الحكومات ووكلائها ومؤسساتها: تهتم الحكومات ووكلائها

ومؤسساتها بعملية تزويد الموارد وبالتالي أنشطة المؤسسة، كما يطلبون المعلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة وتحديد السياسات الضريبية، كما تستخدم كأساس لإحصاءات الدخل القومي وغيرها...، وتحتاج الأجهزة الحكومية المختلفة إلى تقارير خاصة إضافة إلى حاجاتها للمعلومات التي تنشرها القوائم المالية من أجل تحقيق أهداف الرقابة والإشراف ومن جهة أخرى الإسترشاد بها في تعظيم موارد الدولة السيادية.

وخلاصة ما تقدم أن المستفيدين من المعلومات التي تنتجها المحاسبة المالية، والمصرح بها في القوائم المالية يعتمدون عليها في تنبؤاتهم التي تتعلق بمستقبل المؤسسة من ناحية حجم المخاطر المستقبلية وربحياتها.

ويتم الوصول إلى المستوى الأمثل للإفصاح عندما تحدد من جهة إحتياجات مستخدمي البيانات المالية بشكل دقيق، ومن جهة ثانية القدرة والرغبة لدى العامة في نشر مثل هذه المعلومات وتظهر العديد من المعوقات التي قد تحول دون الوصول إلى الإفصاح الأمثل نجعلها في¹¹ . الإفصاح يساعد المنافسين في الحصول على معلومات قد تستغل ضد المؤسسة ومصالحها.

الإفصاح يؤدي إلى تحسين مناخ التفاوض مع الشركاء من ممثلي العمال مما يزيد من أعباء المؤسسة.

عدم قدرة الفئات المختلفة لمستخدمي البيانات المالية عن فهم وإستعمال الكثير من المعلومات والبيانات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها.

وجود مصادر بديلة تزود متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة بتكلفة أعلى من

قيام إداره المؤسسة بنشرها في تقاريرها الدورية.

عدم إلمام المؤسسة بالاحتياجات اللازمة لفئات مستخدمي البيانات المالية.

4 . المعلومة المحاسبية ومعايير جودتها

تعرف المعلومة بشكل عام على أنها: "البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كامل يمكن من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات"¹²، أما المعلومة المحاسبية فيقصد بها: "مجموع البيانات المحاسبية الناتجة عن عمليات تشغيلية مختلفة التي تمت معالجتها لتستغل كمخرجات جاهزة لإستخدامها من قبل المؤسسة وكل من يحتاجها في اتخاذ مختلف القرارات"¹³.

1.4. أنواع المعلومات المحاسبية: من أنواع المعلومات المحاسبية:¹⁴

.معلومات محاسبية عن الفترة السابقة: وهي عبارة عن معلومات محاسبية فعلية تتضمنها القوائم المالية؛ ممثلة في كافة أرصدة الحسابات التي تظهرها كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، والتي تعكس النتائج الفعلية عن الفترة أو الفترات المالية السابقة للحكم على مستوى الأداء الفعلي ومدى إنسجام مستوى الإنجاز مع الأهداف المبرمجة، ويمكن الحصول عن تلك المعلومات من سجلات المحاسبة المالية.

.معلومات محاسبية عن الفترة الحالية: لأن البيانات الفعلية عن النتائج السابقة تكون عاجزة عن معالجة أي خلل يحدث للوقوف عليه حال حدوثه مما يستلزم ضرورة تأمين معلومات محاسبية تعكس مستوى الأداء المالي الحالي ليتم مقارنته بما كان سائدا في الفترة السابقة، وبالتالي يمكن التنبؤ بأفاق التطور مع معالجة الخلل والقصور.

.معلومات محاسبية عن الفترة اللاحقة: بالرغم من كون المعلومات المحاسبية التي تعكس مستوى الأداء الحالي تعتبر أفضل لأغراض الرقابة من تلك التي تعكس مستوى الأداء السابق لكنها عاجزة عن أداء دورها التخطيطي لفترات مستقبلية، والإفصاح عنها ليس مجرد التعرف عن الأخطاء وأوجه القصور والخلل حال حدوثها ومحاولة معالجتها بل تساهم وبشكل فعال في إمكانية

التصدي لتلك المشاكل قبل حدوثها ومحاولة تجنبها، بهذا يستفيد متخذ القرارات في دراسة حالات عدم التأكد التي تتطلب إصدار قرارات عن معالجة المستقبل بناء على معلومات محاسبية تم الحصول عنها من تطبيق أنظمة موازنات تخطيطية وأنظمة محاسبة التكاليف وغيرهما...

2.4. أشكال المعلومة المحاسبية: يمكن تصنيف المعلومة المحاسبية

المستخلصة من نظام المعلومات المحاسبي إلى: ¹⁵

1.2.4. مجموعة مستندية: وتمثل في أي مؤسسة إقتصادية الأساس في عمل

النظام من حيث أن:

..المستندات توفر الدليل الموضوعي الذي يحتوي على البيانات التي تمثل الإخطوؤ الأولى في عمل النظام.

..المستندات تمثل أحد الوسائل المهمة ضمن وسائل الرقابة والتدقيق على كافة الأحداث الإقتصادية التي تقوم بها المؤسسة.

..المستندات تمثل سجلا تاريخيا للمؤسسة لما تحتويه من بيانات مؤرخة للأحداث الإقتصادية التي قامت بها خلال الفترة أو الفترات السابقة.

2.2.4. مجموعة دفترية: وتتمثل في كافة الدفاتر والسجلات التي يتم

مسكها؛ فهي تمثل الوعاء الذي يتم فيه تفريغ كافة البيانات المستخرجة من

كافة الأدلة الموضوعية المؤيدو للأحداث الإقتصادية التي قامت بها المؤسسة،

وبالتالي معالجتها من خلال عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص والتحليل

بتطبيق مجموعة من الإجراءات والفروض والمبادئ والسياسات المحاسبية

اللازمة وصولا لتهيئة عرضها في مجموعة التقارير والقوائم المالية التي يتطلب

إعدادها من قبل النظام المحاسبي في المؤسسة الإقتصادية المعنية.

3.2.4. دليل الحسابات: يمثل أداء مهمة في توجيه العمل المحاسبي من خلال

تحديد الحسابات التي يمكن أن تتأثر بها العمليات التي تقوم بها المؤسسة،

وكذلك هو أداء مساعده يمكن أن تساهم في تسهيل العمل المحاسبي من خلال

التصنيفات والتبويات والترقيعات التي تعطى للحسابات المختلفة زيادة لما يتضمنه من توضيح لبعض المفاهيم والمصطلحات المحاسبية المستخدمة.

4.2.4. القوائم المالية: تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي

عن المؤسسة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها أنها تعبر عن حالة المؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، كما تمكن من التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية؛ فهي تمثل نتاج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، أي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية.

5.2.4. التقارير المحاسبية: تعد التقارير المحاسبية الشكل الأكثر استخداما

لتقييم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي إلى المستفيدين، وهذه التقارير هي أداة اتصال بين نظام المعلومات المحاسبي والمستفيدين المختلفين داخل المؤسسة وخارجها، لذلك تتعلق فعالية نظام المعلومات بجودة التقارير وملاءمتها للمستخدم.

3.4. جودة المعلومة المحاسبية: بداية نشير أن جودة المعلومة المحاسبية

تقاس بمدى الامتثال للقواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها بشكل يعكس حقيقة حسابات المؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة، وتتجلى الجودة في المعلومة المحاسبية التي يفصح عنها ضمن القوائم والتقارير المالية فيما تحققه من منفعة للمستخدمين، بخلوها من التحريف والتضليل، ولا يمكن هذا إلا إذا تم إعدادها وفق معايير قانونية ورقابية ومهنية وفنية، وبالتالي فوجود المعلومة المحاسبية تعد كمييار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومة المحاسبية لأهدافها، كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح في التقارير المالية، بما يتيح إختيار أكثر المعلومات فائدة لمساعدة المستخدمين الرئيسيين في ترشيد قراراتهم.

4.4. العوامل المؤثرة في جودة المعلومة المحاسبية: إن التقارير

المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية تتأثر بجملة من العوامل نجعلها في:

1.4.4. عوامل بيئية (بيئة المحاسبة): تلعب الظروف الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية التي تعيش فيها المؤسسة دورا كبيرا في التأثير على

جودة المعلومة المحاسبية ومقدار الإستفادة منها، والمعلومات المحاسبية التي يتم

عرضها في التقارير المالية تختلف من دولة إلى أخرى بسبب الظروف البيئية

لكل بلد، حيث أن النظم المحاسبية تعمل في ظل البيئات (الاقتصادية،

الاجتماعية، القانونية والسياسية)، وأن البيئة المحاسبية لتتكون بيئة المحاسبة

من الظروف والقيود والمؤثرات الاقتصادية والاجتماعية... التي تختلف من

وقت إلى آخر ومن بيئة إلى أخرى تؤثر بصورة مباشرة على أهداف المحاسبة،

كما تؤثر في آن واحد على المبادئ والقواعد المحاسبية التي تحدد جودة المعلومة

المحاسبية، والعوامل البيئية التي تؤثر في جودة المعلومة المحاسبية نجعلها في:

1.1.4.4. عوامل إقتصادية: يتجلى بوضوح تأثير العوامل الاقتصادية في

جودة المعلومة المحاسبية من خلال تتبع ظاهرة التضخم الذي يعتبر من أهم

العوامل الاقتصادية التي تؤثر على خصائص المعلومة المحاسبية، حيث يترتب

عن تزايد معدلات التضخم عدم ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تعد وفقا

لأساس التكلفة التاريخية، لذلك كان من الضروري تطوير البدائل المحاسبية

الأخرى لأغراض القياس والإفصاح المحاسبي التي تأخذ بعين الإعتبار التغيرات

في الأسعار وما شابه.¹⁶

2.1.4.4. عوامل سياسية: نعلم أن الجهات الحكومية بكل هيئاتها تنظر إلى

السياسة المحاسبية من حيث مدى توافقها مع الأهداف العامة للبلد مما يدفعها

إلى التدخل في إعداد السياسات والإجراءات المحاسبية.

كما أن العوامل السياسية لبيئة المحاسبة لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات

المحاسبية لأنها تلزم تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية للمستخدمين

للتقارير المالية التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية والاقتصادية.¹⁷

3.1.4.4. عوامل إجتماعية: تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الإجتماعية مثل اتجاه المجتمع نحو الإهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت...، فالتوجه نحو السرية يؤثر على عملية تجميع ونشر المعلومات المحاسبية، أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة للوقت تهتم بقائمة الدخل، وتعد البيانات المالية خلال فترات مالية متقاربة ربع سنوية مثلاً، والعكس بالنسبة التي لا تعطي للوقت أهمية تهتم بقائمة المركز المالي فقط، وفي الوقت الحاضر أصبح للعوامل الإجتماعية صدى كبير على التطبيقات المحاسبية، حيث يحتم البعد المحاسبي على المحاسبة الإفصاح الشامل عن المعلومات التي تفي باحتياجات كافة الفئات في المجتمع وعدم التحيز إلى فئة من المستخدمين على حساب فئة أخرى لأن هذا يؤثر على عدالة الإفصاح المحاسبي وعدالة التوزيع للمنافع بين كافة الفئات المكونة للمجتمع.¹⁸

4.1.4.4. عوامل قانونية: تتأثر الممارسة المحاسبية في منهجيتها وتطبيقاتها بمختلف القوانين مثل القانون التجاري، والقانون الضريبي، ومختلف التشريعات التنظيمية الأخرى، ولا شك أن مختلف هذه القوانين قد زادت في موثوقية المعلومات المحاسبية وبالتالي منفعتها وإمكانية استخدامها ومقارنتها.¹⁹

5.1.4.4. عوامل ثقافية: من أهم العوامل الثقافية المستوى التعليمي ووضع المؤسسات المهنية، إذ يعد المستوى التعليمي أحد العوامل البيئية التي تؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية بشكل خاص، وللوصول إلى المستوى التعليمي المطلوب هناك العديد من المؤسسات المهنية التي تقوم بتعزيز كفاءة وجوده المعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية من خلال الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ومنها:²⁰

.. حماية ودعم المحاسبين ضد الضغوطات التي يمكنهم أن تمارسها إدارة المؤسسة بهدف نشر تقارير مالية لا تظهر الصورة الحقيقية لواقع المؤسسة وإظهارها بأحسن ما هي عليه.

..تطوير المعرفة الثقافية المحاسبية عن طريق الندوات العلمية والتدريب
والتأهيل العلمي والعملية للمحاسبة وإصدار التعليمات المهنية للمحاسب لمواجهة
المشاكل المهنية في الواقع العملي.

..محاولة إنشاء ووضع معايير المحاسبة المقبولة عموماً من أجل محاولة تمكين
المهنيين من الإهتمام بها لتحقيق إتفاق في التقارير المالية مع متطلبات القوانين في
البلدان الأخرى المختلفة الأكثر إهتماماً بمتطلبات العرض للمعلومات الملائمة
لمستخدمي تلك التقارير المالية.

5.4. عوامل متعلقة بالمعلومة: ونخص بالذكر استخدام الحاسوب في

إدخال وتحليل ومعالجة وعرض المعلومات، وكذلك الإنتشار الواسع والسريع
للاتترنت؛ حيث كان لهما أثر واضح في:

..إنخفاض كبير ومستمر في تكلفة الإنتاج.

..زيادة كمية المعلومات الملبية لإحتياجات المستخدمين ولعدد كبير من
المستخدمين وفي الوقت المناسب.

..إعداد بيانات أعمق للمستخدمين ولعدد من السنين.

وبما أن الهدف من البيانات هو الحصول على المعلومات الضرورية لتلبية
الإحتياجات، والتي ينبغي بالمقابل أن تكون نوعية هذه المعلومات جيدة، ومعرفة
نوعية هذه المعلومات يمكن التركيز على بعض الأبعاد التي نجمعها في: ²¹

1.5.4.. التصوير والتمثيل : ويقصد به تلاءم الواقع مع شكل المعلومة

ومستخدميها، وأن يكون تمثيل الواقع مفهوماً لمستخدميه.

2.5.4.. التأكيد: يفترض أن تعكس الأرقام المعطاة كمعلومة صورة صحيحة

وموضوعية للواقع.

3.5.4.. سهولة الحصول على المعلومة: باستعمال قاعدة بيانات متاحة

لجميع المستخدمين، أي أن المعلومات المخزنة يمكن الوصول إليها عند الحاجة من
قبل الجميع وبسهولة.

4.5.4.. معلومات محددة: أي مضبوطة بدقة؛ وهي تلك المعلومات التي تعطي

تفاصيل أكثر بحيث يكون القياس الرقمي مثلاً يحمل أجزاء عشرية عديدة وبالتالي عدد تصنيفات الفئات يكون كبيراً وقد يؤدي هذا التفصيل إلى عدم الفهم، أو زيادته احتمال الخطأ، وهذا يحتم أن يؤخذ العنصر بكل الجوانب.

5.5.4.. الملاءمة: تعد المعلومة المفصح عنها ملائمة في نظر المحاسبة على

أساس منفعتها، وربطها بالنشاطات التي تتعلق بها أو النتائج المنتظر الحصول عنها، ويقترن مفهوم الملاءمة أساساً بمصادقية المعلومة وموثوقيتها وشموليتها وصورتها الوافية لدى مستعملها.

6.5.4.. تقرير مدقق الحسابات: ويعتبر ركيزه أساسية لتحقيق جودة المعلومة

المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية، لأنه أساس مراجعة التقارير المالية المنشورة وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة فيها، إضافة إلى التحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقاً للمعايير المحاسبية المعتمدة ومتطلبات القوانين المعمول بها.

فتقرير مدقق الحسابات ذو أهمية كبيرة في قرارات الإستثمار، كما يحتل مرتبة متقدمة لدى المحللين الماليين وغيرهم.

وبالرجوع إلى مضمون معايير التدقيق الدولية يلاحظ أنها تطلب من المدقق أن يفصح في تقريره صراحة ما إذا كانت المعلومات الواردة في التقارير المالية تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عنها؟ كما تتطلب معايير التدقيق تحقق المدقق من ثبات المؤسسة في تطبيق المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى، وفي حالة تحفظ مدقق الحسابات حول عدالة ومصادقية التقارير المالية فإن ذلك يثير الكثير من التساؤلات مما يترتب عنه أضرار بالغة على سمعة المؤسسة لاسيما في سوق الأوراق المالية.

وعلى هذا فإن تقرير مدقق الحسابات يؤثر في ملاءمة وموثوقية المعلومة المحاسبية الواردة في التقارير المالية من خلال التزامه بالقواعد والمبادئ المهنية وبتطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عنها، وتعد الإستقلالية التي يتمتع بها

مدقق الحسابات من العوامل التي تؤثر على طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب تقديمها في التقارير المالية لجعلها أكثر فائدة لمستخدميها.²²

6.4. معايير تحقيق جودة المعلومة المحاسبية: معايير عديدة تتكامل فيما بينها لتحقيق جودة المعلومة المحاسبية نجمعها في:²³

1.6.4. معايير قانونية: تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير تخص جودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال تشريعات وقوانين واضحة مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أداؤها.

2.6.4. معايير رقابية: ينظر إلى عنصر الرقابة أنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين. ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية، بالإضافة إلى دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفعالية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية والموثوقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

3.6.4. معايير مهنية: تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير ومبادئ وضوابط تراجع وتحكم من خلالها على أداء العملية المحاسبية، مما يبرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان عن أموالهم المستثمر، وهذا الوضع دفع بدوره إلى ضرورة إعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة والمصداقية.

4.6.4. معايير فنية: إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة ويؤدي إلى رفع وزيادة الإستثمار.

7.4. الخصائص المرتبطة بنوعية المعلومة المحاسبية: إن المعلومة

المحاسبية الجيدة هي تلك المعلومة الأكثر فائدة في مجالات ترشيد القرارات، وأن مستوى جودة المعلومة ودرجة الإستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية للمعلومة ذاتها (أساسية أو ثانوية) بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بالمستفيد منها حيث نجد أن:

1.7.4. خصائص مرتبطة بمتخذ القرار: إن مفهوم المعلومة المحاسبية والإفصاح

قد تطور بتطور الفكر المحاسبي ورصد هذا التطور في أدبيات المحاسبة يوضح اعتماد مهنة المحاسبة نوعين مختلفين من متخذي القرارات أو مستخدمي المعلومة المحاسبية هما:²⁴

2.7.4.. متخذ القرار مستثمر عادي: ينطلق مفهوم المستثمر العادي من أفق

محدد للإفصاح المحاسبي يقدم عبر القوائم المالية التقليدية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي فقط)، والتي يجب أن تتضمن معلومات كافية لجعلها غير مضللة بالنسبة لهذا المستثمر، لأن هذا الأخير عادة هو من جمهور المساهمين ذو قدره محدود في إستخدام المعلومات المحاسبية والمالية وبالتالي لا تتوفر لديه القدرة في الحكم على كفاية المؤسسة التي يقبل إستثمار أمواله فيها، فهو لا يتمتع بثقافة محاسبية وتحليلية واقتصادية كافية، لذلك فهو يعتمد في إتخاذ قراراته على رأي مدقق الحسابات حول الوضع المالي للمؤسسة، ويسمى الإفصاح المحاسبي الموجه إلى المستثمر العادي بالإفصاح التقليدي أو الإفصاح الوقائي.

3.7.4.. متخذ القرار مستثمر حصيف: يعتمد الإطار المفاهيمي لهيئة معايير

المحاسبة المالية مفهوم المستثمر الحصيف الذي يتمتع بإستيعاب جيد وفهم ومعرفة مسبقة في إستخدام وتحليل المعلومات المحاسبية؛ فهو مستثمر متخصص

أو محلل مالي يتابع التطورات المالية الإقتصادية ويوازن بين مختلف البدائل الإستثمارية، وقد ظهر مفهوم المستثمر الحصيف كنتيجة للإتجاه النضفي في البحوث المحاسبية أواخر ستينات القرن العشرين، حيث تم التركيز على معيار فائدة المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات، وعلى أن تكون تلك المعلومات المحاسبية ملائمة وتتسم بالمصداقية، وهما الصفتان الأساسيتان المعتمدتان في الإطار المفاهيمي.

8.4. خصائص مرتبطة بالمعلومة المحاسبية: وهي تمثل الجوهر وأساس

الحكم على جودة المعلومة المحاسبية، وتلعب دورا كبيرا بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية للحكم عن مدى ملائمة ومصداقية المعلومات المتضمنة في القوائم والتقارير المالية.

1.8.4.. خصائص نوعية رئيسية: حتى يتم تحقيق الفوائد يتطلب تحقيق خاصيتين رئيسيتين هما:

1.1.8.4. الملاءمة: وعرفت هيئة معايير المحاسبة الدولية أنها: تلك المعلومات القادرة عن إحداث فروق القرارات من خلال مساعدة المستخدمين من المعلومات المحاسبية على تكوين تنبؤات عن النتائج المستقبلية، أو تغيير التنبؤات السابقة وتصحيحها، ولكي تكون المعلومة ملائمة يتحتم توفر خصائص فرعية تمثل مكونات الملاءمة نجمعها في:²⁵

2.1.8.4. التوقيت المناسب: لكي تكون المعلومة ملائمة يجب أن تكون متاحة

لمتخذي القرارات قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم، فإذا لم يفصح عن المعلومة في الوقت المناسب حتما ستكون أقل فائدة في إتخاذ القرار وقد تنعدم فائدتها أصلا، ويختلف التوقيت الملائم مع اختلاف طبيعة القرار حيث بعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومة اللازمة، كما أن توفير المعلومة في التوقيت الضروري قد يكون من المفيد أحيانا التضحية بشيء من الدقة المحاسبية ودرجة عدم التأكد لصالح التوقيت الملائم، فعملية إتخاذ

القرارات محددة عادةً بفترة زمنية ولا يمكن تأجيلها لذلك فإن توفير المعلومة في الوقت المناسب يعد أمراً ضرورياً ومفيداً حتى لو كان ذلك على حساب الدقة في عملية القياس، وهذا ما يحدث في التقارير المرحلية المؤقتة إذ أنها تقدم معلومات بصورة أسرع ولفترة أقصر.

3.1.8.4. الموثوقية : وتعرف بأنها خاصية المعلومات في التأكد بأن المعلومة خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة، أي أنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله، ولكي تتحقق الموثوقية في المعلومات المحاسبية، لا بد أن تتوافر الخصائص الفرعية التالية :²⁶

4.1.8.4. الصدق في التعبير : ويعني ضرورة وجود مطابقة أو إتفاق بين الأرقام والأصناف المحاسبية من ناحية الموارد والأحداث التي تسعى هذه الأرقام والأصناف لتجسيدها، فالعبرة هنا بصدق تمثيل المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل، بمعنى هل تمثل الأرقام ما حدث فعلاً ؟ ومن ناحية المحاسبة لا يمكن أن يقصد بالصدق في التعبير أن تكون المعلومة المحاسبية مؤكدة أو دقيقة بصورة واضحة.

5.1.8.4. الحياد: ويقصد به تجنب ذلك العمل المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومة المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة أو بهدف التأثير عن سلوك مستخدم هذه المعلومة.

....إمكانية التحقق: وهي تعبر بوضوح عن شرط الموضوعية الذي يجب أن يتوافر في أي قياس، ويقصد بها خاصية القابلية للإثبات أي أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر باستخدام نفس الأساليب.

9.4. خصائص نوعية ثانوية : إضافة إلى الخصائص النوعية الرئيسية

الواجب توافرها في المعلومة المحاسبية حتى يمكن الحكم عنها بالجودة، فإنه يتطلب توافر مجموعة من الخصائص النوعية الثانوية مجسدة أساساً في

خاصيتي التماثل وقابلية المقارنة من جهة وخاصة الثبات في إتباع النسق من جهة أخرى حيث يقصد بـ:²⁷

1.9.4.. خاصية التماثل وقابلية المقارنة: يقصد بالتماثل إستخدام نفس

الإجراءات بين نفس المنشآت، وهدف التماثل هو جعل القوائم المالية الصادرة

عن المنشآت المختلفة قابلة للمقارنة، بتخفيض التنوع الناشئ عن إستخدام

إجراءات محاسبية مختلفة في منشآت مختلفة، ويطلق ما يسمى بعقد المقارنة

الذي يهدف إلى تحديد وتفسير أوجه الشبه وأوجه الاختلاف في المعلومة

المحاسبية، وعقد المقارنة في مجال المحاسبة يتم على مستويين:

.المستوى الأول: مقارنة بين نتائج فترات محاسبية لنفس المؤسسة؛ أي:

..إمكانية مقارنة ما يحتويه كل رقم، أي إمكانية مقارنة كل البنود التي تم

تجميعها في مقدار واحد عند عرض النتائج في القوائم المالية مع مراعاة تجميع

نفس البنود في مقدار واحد أيضا من فترة أخرى.

..إمكانية المقارنة بوحده نقدية متجانسة، بمعنى أن الوحدات النقدية

المستخدمة في مجموعة متناسقة من القوائم المالية لفترة زمنية معينة يجب أن

تتطابق وتتماثل مع الوحدات النقدية المستخدمة في القوائم المالية التي تعد في

فترة زمنية أخرى.

..إمكانية مقارنة نماذج العرض، بمعنى أنه يشترط إستخدام نفس النماذج

لتقديم المعلومات من فترة أخرى.

..إمكانية مقارنة الفترات الزمنية التي تعد عنها القوائم المالية، بمعنى أن تكون

هذه الفترات متماثلة.

..الإفصاح عن التغييرات في الظروف التي تؤثر على المؤسسة أو في طبيعة

الأحداث التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة من فترة زمنية إلى فترة زمنية

أخرى.

.المستوى الثاني: المقارنة بين نتائج مؤسسات مختلفة:

..الشروط السابقة للمقارنة بين نتائج المدد المختلفة لنفس المؤسسة.

- ..إلغاء الطرق البديلة للقياس أو الإفصاح عن الأحداث المماثلة في جوهرها.
- ..الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المؤسسات المختلفة.
- 2.9.4...خاصية الثبات في إتباع النسق:** يقصد بخاصية الثبات أن تطبق المؤسسة نفس الأساليب والطرق لنفس الأحداث المحاسبية من فترة محاسبية إلى أخرى، والثبات في إتباع النسق الواحد يتضمن:
- ..تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المماثلة في المشروع الواحد عبر الزمن من دورة إلى أخرى.
- ..تطبيق نفس المفاهيم وطرق القياس والإجراءات بالنسبة لكل عنصر من العناصر في القوائم المالية.
- ..إن تطبيق هذه الخاصية في استخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية يجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستخدمين، كما يوفر الثبات، بهذا نستنتج أن خاصية الثبات تتوجه أساسا لخدمة مستخدم المعلومة المحاسبية؛ فهي تساعد عن ترشيد قراراته بجعل القوائم المالية قابلة للمقارنة عبر الدورات المحاسبية المتتالية وبذلك ترفع خاصية الثبات مستوى منفعة هذه القوائم المالية.

5 - الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومة المحاسبية

- لأن المعلومة المحاسبية ركيزه أساسية يستند عنها في إتخاذ القرارات، ولأن القوائم المالية التي تعرض هذه المعلومات يتم إعدادها في صورة مطلقة للأغراض العامة، فإنها تصبح ذات معنى أكبر إذا ما تم تصنيفها وترتيبها بشكل يكشف عن الأهمية النسبية بين بنود تلك القوائم بغرض إمكانية إستقراء وتفسير المغزى الذي يقف خلف كل بند ويجيب في آن واحد عن تساؤلات مستخدمي هذه القوائم المالية بما يضمن مساعدتهم في ترشيد قراراتهم.

بهذا فإن الإفصاح المناسب يوفر فرصا متكافئة للمستثمرين للحصول في وقت واحد عن معلومات صادقة وذات موثوقية بما يحقق الرشادة وبالتالي نمو السوق وازدهاره واستمراريته.²⁸

ويمكن تلخيص دور وأهمية الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية في:

..كونه من المبادئ الأساسية الثابتة التي نصت عنها معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي عند إعداد القوائم المالية.

..يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات رشيدة.

..دقة المعلومة ومصداقيتها وموثوقيتها وشفافيتها يؤدي إلى زيادة ثقة

المساهمين في المؤسسة وتمسكهم بأسهمها حتى لو كانت المعلومات المفضح عنها ستؤدي إلى انخفاض سعر السهم في السوق الأمر الذي سيجلب مساهمين جدد، مما يوفر مصادر مالية جديدة تمكن المؤسسة من تحقيق أرباح إضافية.

إلا أن الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يتأثر بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر بعض الصفات للحكم عن كفاءتها حتى تكون مفيدة لمستخدميها، لأن المعلومات الواردة في القوائم المالية ما هي إلا أداة تتوقف منفعتها على مدى الإستفادة منها حسب طبيعة الفئة التي ستستخدم هذه البيانات.

أيضا توجد عوامل تتعلق بالمؤسسة وتؤثر على عملية الإفصاح ودوره في تحسين المعلومة المحاسبية نلخصها في:

..حجم المشروع خاصة فيما يتعلق بحجم الأصول، حيث تكون تكلفة إعداد

المعلومة المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وفي الوقت المناسب في المؤسسات الكبيرة صعبة إذا ما قورنت بالمشروعات صغيرة الحجم.

..عدد المساهمين؛ حيث كلما زاد عددهم أدى ذلك إلى زيادة المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها.

..التسجيل في البورصة، وهي عملية تتطلب زيادة درجة الإفصاح عن أهداف المؤسسة ونشاطها ونتائجها، الخ

..المراجع الخارجي؛ الذي قد يؤثر في درجة الإفصاح من خلال مايلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية.

6 - الخاتمة

الإفصاح المحاسبي هو إجراء يمكن المؤسسة من تحقيق إتصال سلس بالعالم الخارجي، حيث تنشر المعلومة المحاسبية التي لها علاقة بالنشاط بما يساعد مستخدميها (مستخدمي المعلومة) على إتخاذ قراراتهم وتخفيض حالة عدم التأكد لديهم، والإفصاح المحاسبي حال توفره يضفي جوا من الثقة والأمان في وسط المجتمع المالي لأنه يدفع ويضمن في آن واحد نوعية جيدة للمعلومة المحاسبية المفصح عنها، فهو رسالة إعلامية تحقق توزيع عادل للمخاطر بين المستثمرين بما يحقق العدالة بينهم لما يحتويه من معلومات مفيدة وأساسية بما يزيد من حجم الإستثمار وبالتالي توسع السوق ودعم كفاءته.

7 - قائمة المراجع:

- 1رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، ص466.
- 2حسين القاضي، توفيق مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، الأردن، دار الثقافة، 2006، ص23.
- 3أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2006، ص303.
- 4رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص466.
- 5حسين القاضي، توفيق مأمون حمدان، مرجع سابق، ص26.
- 6وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة (مشاكل الإفصاح والقياس المحاسبي)، الأردن، دار حنين، 1996، ص371.

- 7 عبد المنعم عطا العلول، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، غير منشورة، ص45.
- 8 وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، الدنمارك، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، 2007، ص54.
- 9 محمود السيد ناغي، نظرية المحاسبة ، مصر، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2011، ص474.
- 10 بالعيد محمد الكامل، دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها، مذكره م اجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص دراسات محاسبية وجبائية عميقة، جامعة ورقلة، 2010/2011، (غ.م)، ص ص18-19.
- 11 شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، الجزائر، الشركة الجزائرية بوداود، ج1، 2009، ص115.
- 12 يوسف محمد جربوع، سليم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، الأردن، مؤسسة الوراق، 2002، ص45.
- 13 ميلود تومي، محاضرات مقياس آليات التحكم في تقنيات المحاسبة لطلبة الدكتوراه الطور الثالث تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2016، غير منشورة.
- 14 أحمد رجب عبد العال، مبادئ المحاسبة المالية ، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1995، ص43.
- 15 عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية ، الأردن، مكتبة دار الثقافة للنشر، 1998، ص15.
- 16 أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيق معاصر)، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007، ص151.
- 17 أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص18.
- 18 رضوان حلوه حنان، مرجع سابق، ص96.
- 19 عصفت سيد أحمد عاشور، دراسات نظم المعلومات المحاسبية، بيروت، دار النهضة للطباعة والنشر، 1996، ص11.
- 20 عصفت سيد أحمد عاشور، مرجع سابق، ص13.

- 21 أحمد حلمي جمعة وآخرون، مرجع سابق، ص152.
- 22 بوتيفان حمز، الإفصاح المحاسبي حدوده وأثره على جودة المعلومات المحاسبية، دراسة حالة الرياض سطيف، مذكره ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، غير منشوره، 2009/2008، ص77.
- 23 عيادي محمد مين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، دراسة حالة المديرية التجارية للمؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية، مذكره ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، غير منشوره، ص ص40-41.
- 24 شارف خوجة الطيب، مفاهيم جودة المعلومة المحاسبية لترشيد القرارات الإقتصادية، ملتقى وطني حول: مستجدات الألفية الثالثة، المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، يومي 21، 22، 2007/11/، جامعة باتنة، ص ص78-79.
- 25 شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكره ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة، 2008/2007، غير منشوره، ص ص58-59.
- 26 بالعيد محمد الكامل، مرجع سابق، ص60.
- 27 بوتيفان حمز، مرجع سابق، ص ص80-81.
- 28 حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سابق، ص213.